

فان الله في شرح المفقمة وهو الاصح في النظر ولا يلزم اثر القدرة ان يكون وجودها بغيرها بل انما يلزم في
 ان يكون متجذرا في ذاته كان ذلك المتجذرا وجودا او علما او هلا هذا الحق خلقا لغيره لا شعري واما حرمه ووجدان
 المستحتمل لا يتعلق القدرة بالامداد السابقة لوجودها والامداد اللاحقة لوجودها فيما لا يلزم فلا يحتاج اليه
 فاعلم ان القدرة لا بد له من فعله والقدرة ليست في وقوع عدم الحادث بنفسه لا بالقدرة اما في الاعداد
 فلا تحالة بقايتها زمانية عند الاستعري لانها لا يثبت زمانية للزم قيام العرض بالعدم بل ببقائها
 لكان له بقاء وهو عدمه لان البقاء عنده صفة وجودية فيلزم قيام العرض بالعدم 6 هههه

واقسام الاعداد اربعة لفظية عدم المخلوقات الا ان لا يتعلق به القدرة والارادة اتفاقا لانه ليس
 بممكنا وانما هو واجب وعلمها فيما لا يلزم الوجود بتعلقه بل بمعنى انه في حقيقة ان شاء بقاء
 وان شاء ازاله وجعل الوجود الحارث موصوفا وعدمها وجودها بتعلقها به وعدم الممكنات التي علم الله
 انتم لا توجد لانها ان ابي جعله يتعلقان بالنقد التي ذاتها والحالة وقوع انما هي عارضية والغرض
 لا يتغير الا مكان الذات عند التغير من الحقيقي كما لا يمنع ذلك من وصفه بالمكان وهذه هي الشكايه
 وفيه لا يتعلقان به نقد التي تعلم الله بعدم وقوعه وجمع بين القولين لانه قال بالثقل اراد به
 الصلاحية ومن قال بعدم التعلق اراد به التجزئة الحادثه وقوله التعلق ما ب
الهام الحق حقيقة
 اطلاق تعلق القدرة على الامداد السابقة مجازا حقيقة لانه التعلق حقيقة ما ب
 التام في رده شيخنا شاذلي محمد القعير بان مخالف لقول الشوسني في جميع كتب
 بان حقيقة وانه لو كان كذلك للزم اطلاق التعلق على تعلق العلم والسمع
 والكلام مجازا لان لا يغير في ذلك ابد او ان اعني بقوله التعلق حقيقة ما ب
 ان لا يغير بانسبة تعلق القدرة بلزمه ان اطلاق التعلق على صلاحية القدرة بل وعلمه
 صلاحية الارادة وعليه كل حال ما فيه تعلق صلاحية مع انه لا قابل بذلك ابد 6

العلم والارادة
 في الممكنات اربعة اقسام ممكن موجود حلا 6 وممكن يوجد كالولادة والرزقنا 6 وممكن معدوم
 بعد وجوده وممكن علم الله انه لا يوجد كايما ان ابي جعله وعلما بتعلق بينا القدرة والارادة
 وان قلت كلامه يقتضي حشرنا في الابد والارادة اعم هههه
 وطاعة السلطان واجبة على الرعية سواء كان السلطان عادلا او ظالما اذ هم بائنه و
 هو لا ينظر الى نفسه 6 متناج
 فقام الاستفتاء على الافتقار الى الوجود صفة والثاني وهو لان الافتقار غير الله مع
 حيث فعله 6 حاجته

فان الله في شرح المفقمة وهو الاصح في النظر ولا يلزم اثر القدرة ان يكون وجودها بغيرها بل انما يلزم في
 ان يكون متجذرا في ذاته كان ذلك المتجذرا وجودا او علما او هلا هذا الحق خلقا لغيره لا شعري واما حرمه ووجدان
 المستحتمل لا يتعلق القدرة بالامداد السابقة لوجودها والامداد اللاحقة لوجودها فيما لا يلزم فلا يحتاج اليه
 فاعلم ان القدرة لا بد له من فعله والقدرة ليست في وقوع عدم الحادث بنفسه لا بالقدرة اما في الاعداد
 فلا تحالة بقايتها زمانية عند الاستعري لانها لا يثبت زمانية للزم قيام العرض بالعدم بل ببقائها
 لكان له بقاء وهو عدمه لان البقاء عنده صفة وجودية فيلزم قيام العرض بالعدم 6 هههه

واقسام الاعداد اربعة لفظية عدم المخلوقات الا ان لا يتعلق به القدرة والارادة اتفاقا لانه ليس
 بممكنا وانما هو واجب وعلمها فيما لا يلزم الوجود بتعلقه بل بمعنى انه في حقيقة ان شاء بقاء
 وان شاء ازاله وجعل الوجود الحارث موصوفا وعدمها وجودها بتعلقها به وعدم الممكنات التي علم الله
 انتم لا توجد لانها ان ابي جعله يتعلقان بالنقد التي ذاتها والحالة وقوع انما هي عارضية والغرض
 لا يتغير الا مكان الذات عند التغير من الحقيقي كما لا يمنع ذلك من وصفه بالمكان وهذه هي الشكايه
 وفيه لا يتعلقان به نقد التي تعلم الله بعدم وقوعه وجمع بين القولين لانه قال بالثقل اراد به
 الصلاحية ومن قال بعدم التعلق اراد به التجزئة الحادثه وقوله التعلق ما ب
الهام الحق حقيقة
 اطلاق تعلق القدرة على الامداد السابقة مجازا حقيقة لانه التعلق حقيقة ما ب
 التام في رده شيخنا شاذلي محمد القعير بان مخالف لقول الشوسني في جميع كتب
 بان حقيقة وانه لو كان كذلك للزم اطلاق التعلق على تعلق العلم والسمع
 والكلام مجازا لان لا يغير في ذلك ابد او ان اعني بقوله التعلق حقيقة ما ب
 ان لا يغير بانسبة تعلق القدرة بلزمه ان اطلاق التعلق على صلاحية القدرة بل وعلمه
 صلاحية الارادة وعليه كل حال ما فيه تعلق صلاحية مع انه لا قابل بذلك ابد 6

العلم والارادة
 في الممكنات اربعة اقسام ممكن موجود حلا 6 وممكن يوجد كالولادة والرزقنا 6 وممكن معدوم
 بعد وجوده وممكن علم الله انه لا يوجد كايما ان ابي جعله وعلما بتعلق بينا القدرة والارادة
 وان قلت كلامه يقتضي حشرنا في الابد والارادة اعم هههه
 وطاعة السلطان واجبة على الرعية سواء كان السلطان عادلا او ظالما اذ هم بائنه و
 هو لا ينظر الى نفسه 6 متناج
 فقام الاستفتاء على الافتقار الى الوجود صفة والثاني وهو لان الافتقار غير الله مع
 حيث فعله 6 حاجته

فان الله في شرح المفقمة وهو الاصح في النظر ولا يلزم اثر القدرة ان يكون وجودها بغيرها بل انما يلزم في
 ان يكون متجذرا في ذاته كان ذلك المتجذرا وجودا او علما او هلا هذا الحق خلقا لغيره لا شعري واما حرمه ووجدان
 المستحتمل لا يتعلق القدرة بالامداد السابقة لوجودها والامداد اللاحقة لوجودها فيما لا يلزم فلا يحتاج اليه
 فاعلم ان القدرة لا بد له من فعله والقدرة ليست في وقوع عدم الحادث بنفسه لا بالقدرة اما في الاعداد
 فلا تحالة بقايتها زمانية عند الاستعري لانها لا يثبت زمانية للزم قيام العرض بالعدم بل ببقائها
 لكان له بقاء وهو عدمه لان البقاء عنده صفة وجودية فيلزم قيام العرض بالعدم 6 هههه

مفيض الخي والجهد
استعمل في الخي والجهد

ايسانم جي اللفظ
ايسانم جي اللفظ

الذ بالفتح يدل
الذ بالفتح يدل

علي تمام بل ومنه لك
علي تمام بل ومنه لك

بالمطابق في علي
بالمطابق في علي

جاءه بالتصنيف
جاءه بالتصنيف